مـؤشـر مـديـري المشتريات PMI



29.79



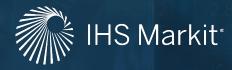




25.21

18.07

24.78



مقدمة

يعد مؤشر أداء مديري المشتريات والذي يصدر بصفة شهرية مؤشر قيادي للأداء الاقتصادي العام، فهو يقيس مدى تفاؤل أو تشاؤم مدراء المشتريات في القطاع الخاص غير النفطي من الأوضاع الاقتصادية وتأثيرها على هذا القطاع.

وانطلاقاً من مستهدفات مركز التواصل والمعرفة المالية (متمم) بإثراء المحتوى المعرفي في القطاعين المالي والطلاقاً من مستهدفات مركز التواصل والمعرفة المالية (متمم) بإثراء المشتريات (PMI) وأبرز ركائزه، وأهدافه والاقتصادي، تم إعداد هذا التقرير الذي يستعرض المؤشر الخاص بالمملكة العربية السعودية التابع لمجموعة شركة (HIS) ومنهجية حسابه، بالإضافة لاستعرض المؤشر الخاص بالمملكة العربية السعودية التابع لمجموعة شركة (Markit) الصادر في 5 يناير 2021، مع ذكر أبرز المبادرات الوطنية التي ساهمت في نمو هذا المؤشر خلال جائحة كوفيد -19.





▶ ما المقصود بمؤشر مديري المشتريات (PMI)

مؤشر مديري المشتريات PMI هو مؤشر اقتصادي يقدم نظرة عامة ودقيقة على ظروف العمل والتشغيل في القطاع الخاص غير المنتج للنفط.

من الذي يقيس مؤشر مدير المشتريات (PMI)



المسؤولة عن قياس المؤشر هي شركة IHS Markit وهي شركة معلومات وخدمات مالية بريطانية يعمل فيها أكثر من أربعة آلاف موظف. وقد تأسّست عام 2003م كمصدر مستقل لتسعير المشتقات الائتمانية. وتقدم الشركة البيانات المستقلة مع معالجة تجارة المشتقات والصرف الأجنبى والقروض، والمنصات التقنية المخصصة والخدمات المدارة. وتهدف الشركة إلى تعزيز الشفافية، وتقليل المخاطر المالية، وتحسين الكفاءة التشغيلية.

▶ ركائز المؤشر

يستند المؤشر على 5ً ركائز رئيسية هي:



الطلبياتالجديدة



مستويات المخزون



حجم تسليم المُوردين



◄ الهدف من احتساب المؤشر

يهدف المؤشر إلى إعطاء صورة واضحة عن ظروف العمل الحالية، وتقديمها لكل من صنَّاع القرار في الشركات والرؤساء التنفيذيين والمحللين الماليين إلى جانب مديري المشتريات.



ويتم احتساب المؤشر وفق المنهجية التالية:

- يتم إرسال مسح شهري لمديري المشتريات في مئات الشركات ضمن الدولة.
 - 🙎 من خلال ردودهم على الاستبيانات المرسلة يتم احتساب مؤشر (PMI)،
 - یتم جمع الردود على الاستبیان في النصف الثاني من كل شهر.
 - 4 يُقارن معدل تغيير المؤشر كل شهر بالشهر السابق.

الية احتساب المؤشر 🗨

يعرّف المؤشر بأنه مجموع النسب المئوية للاستجابات (الأعلى) (命) نصف النسب المئوية من الردود (غير المتغيرة) (会会) تتراوح المؤشرات بين 0 و 100 حيث تشير قراءة المؤشر عند 50 نقطة إلى أنه لم يحدث أي تغيير في ظروف قطاع الإنتاج غير النفطي (命) تشير القراءة الأعلى من 50 نقطة إلى أنه حدث نمو وتغيير في القطاع، (﴿ ﴾) القراءة الأقل من 50 نقطة توضح تراجع وانكماش القطاع.

والقراءة الرئيسة هي مؤشر مديري المشتريات (PMI)، ويعرّف بأنه متوسط المؤشرات الخمسة التالية:



وعند حساب مؤشر PMlيتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه مماثل للمؤشرات الأخرى.



مؤشر مديري المشتريات في السعودية PMI خلال شهر ديسمبر 2020

شهد القطاع الخاص غير النفطي في السعودية نمواً كبيراً مع نهاية العام الماضي؛ مدفوعاً بزيادة كبيرة في الإنتاج وأسرع زيادة في الأعمال التجارية الجديدة، وذلك خلال الـ12 شهراً الماضية. وعلى الرغم من ذلك فقد كانت الشركات حذرةً بشأن توظيف موظفين جُدد بسبب تقارير تفيد بوجود فائض في القدرة الاستيعابية، وأن يتم توجيه الإنفاق إلى مشتريات مستلزمات الإنتاج.

ويعد مؤشر PMI الرئيس الخاص بالسعودية التابع لمجموعة (IHS Markit) مؤشراً لمركب أحادي الرقم يرصد أداء القطاع الخاص غير النفطي، وهو مشتق من مؤشرات: الطلبات الجديدة، والإنتاج، والتوظيف، ومواعيد تسليم الموردين، ومخزون المشتريات، مع ملاحظة أن أي قراءة أكثر من 50.0 نقطة تشير إلى تحسُّن إجمالى القطاع.

▶ أبرز النتائج للعام 2020م

ارتفع مؤشر مديري المشتريات الرئيس الذي تم إعداده خلال هذا العام إلى أعلى قراءة له خلال 13 شهراً، وذلك خلال شهر ديسمبر؛

> في شهر نوفمبر 54.7 نقطة

<mark>57.0</mark> نقطة في شهر ديسمبر

بلغ متوسط الارتفاع 56.9 نقطة.

- وكان الارتفاع في المؤشر الرئيس مدفوعاً بالزيادات الملحوظة في كل من الإنتاج والطلبات الجديدة؛ حيث شهدت الطلبات الجديدة البحديدة ارتفاعاً كبيراً. ومن الجدير بالذكر أن البيانات الأخيرة أشارت إلى حدوث أسرع انتعاش في الأعمال التجارية الجديدة خلال هذا العام؛ وهو ما أرجعه أعضاء اللجنة إلى تحسُّن الطلب في السوق، وتخفيضات الأسعار من بعض الشركات. وكان نمو المبيعات مدعوماً إلى حدٍ كبير بالطلبات المحلية؛ حيث لم يرتفع الطلب على الصادرات إلا بدرجة بسيطة. ونتيجة لذلك؛ فقد رفعت الشركات مستويات إنتاجها بأسرع وتيرة منذ شهر نوفمبر 2019م.
- وأشارت الشركات إلى أن المشاريع الجارية أدت إلى زيادة عبء العمل خلال هذا الشهر، وفي الوقت ذاته تحسَّنت توقعات الشركات للعام المقبل بشكل أكبر؛ حيث تعزز التفاؤل بوجود اللقاحات المناسبة لفيروس كورونا 2019 (كوفيد-19) عالمياً، مع تطلعات كبيرة إلى أن يؤدي ذلك إلى انتعاش قوي فى النشاط الاقتصادي.





فمع ارتفاع المبيعات وتحسُّن تفاؤل الشركات، رفعت الشركات نشاطها من المشتريات، وزادت من مخزون منتجاتها بشكل كبير في شهر ديسمبر، ومع ذلك تأخر وصول بعض المنتجات، مع تمديد مواعيد تسليم الموردين للشهر الحادي عشر على التوالي، وكان هناك تأخير في التسليم مع صعوبات السداد للموردين. وعلى الرغم من الارتفاع الكبير في الطلب استطاعت الشركات إنجاز الأعمال المتراكمة في شهر ديسمبر؛ حيث زاد الإنتاج بشكل كبير، وبمعدل

كما أن درجة هذا التفاؤل ارتفعت إلى أعلى مستوى لها خلال عام 2020م؛

أكبر، منذ شهر يوليو. كما أفادت الشركات بأنها لا تزال تمتلك الطاقة الاستيعابية بعد

الانكماش الذي شهدته في وقت سابق من العام.

ونتيجة لذلك، ومع استمرار جهود خفض التكاليف على نطاق واسع؛ أفادت الشركات باستمرارية انخفاض التوظيف، ولكن بشكل طفيف. كما أنهُ لم تتغير أسعار مستلزمات الإنتاج في شهر ديسمبر؛ لتنتهي بذلك سلسلة تضخم استمرت خمسة أشهر. وفي الوقت ذاته ارتفع متوسط أسعار المنتجات والخدمات عمَّا كان عليه في شهر نوفمبر الماضي؛ حيث تم تعويض الزيادات بسبب التكاليف المرتبطة ببروتوكولات (كوفيد-19) من خلال الخصومات التى قدمتها بعض الشركات.

تعليق ديفد أوين على نتائج مؤشر مديري المشتريات

ذكر ديفد أوين الباحث الاقتصادي في مجموعة (IHS Markit) تعليقاً على هذه النتائج الأخيرة، أن الاقتصاد السعودي غير النفطى يسير بشكل

جيد على طريق الانتعاش؛ وفقاً لنتائج مؤشر مديري المشتريات لشهر ديسمبر، والذي يشير إلى أقوى نمو منذ شهر نوفمبر 2019م. وإضافة إلى ذلك، فإن مؤشر مديري المشتريات الآن فوق مستوى اتجاه السلسلة؛ مما يشير إلى أن الاقتصاد ينمو بوتيرة طبيعية نسبياً، وإن كانت هناك فجوة في الإنتاج للوصول للتعافي، وبحسب الشركات المشاركة في الدراسة، فإن تحسن النشاط التجاري يعود إلى انخفاض أعداد حالات الإصابة بفيروس كوفيد-19 في الربع الأخير من 2020م.





أبرز المبادرات الوطنية المساهمة في نمو مؤشر مديري المشتريات في السعودية PMI

أسهمت المبادرات الحكومية بشكل كبير في دعم الأفراد والمنشآت والمستثمرين للتخفيف من الآثار المالية والاقتصادية المترتبة بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، والتي ساعدت أيضاً في ارتفاع مؤشر PMI بشكل ملحوظ، ومن أبرزها:

المتعلقة بدعم منشآت القطاع الخاص



تمكين أصحاب العمل من استرداد رسوم تأشيرات العمل بعد إصدارها، والتي لم تُستغل خلال مدة حظر الدخول والخروج من المملكة، حتى في حال ختمها في المطار، أو تمديدها لمدة ثلاثة أشهر إضافية دون مقابل.



التوسّع في قبول طلبات التقسيط دون اشتراط دفعة مقدمة من قِبل الهيئة العامة للزكاة والدخل.



تأجيل تحصيل الرسوم الجمركية على الواردات لمدة 30 يوماً بشرط تقديم ضمان بنكي، وذلك للأشهر الثلاثة المقبلة، مع وضع المعايير اللازمة لتمديد فترة التأجيل للأنشطة الأكثر تأثراً بحسب الحاجة.



تأجيل دفع بعض رسوم الخدمات الحكومية والرسوم البلدية المستحقة على منشآت القطاع الخاص، وذلك لمدة ثلاثة أشهر، مع وضع المعايير اللازمة لتمديد فترة التأجيل للأنشطة الأكثر تأثراً بحسب الحاجة.



إيداع مبلغ يصل إلى ستة مليارات ريال سعودي لصالح جهات التمويل؛ بهدف تمكينها من إعفاء المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، من تكاليف برنامج ضمان تمويل المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (كفالة) بهدف المساهمة في تخفيض تكلفة الإقراض ودعم التوسع في التمويل.

المتعلقة بدعم منشآت القطاع الخاص

- رفع الإيقاف الخاص بحماية الأجور خلال الفترة الحالية.
 - رفع الإيقاف بسبب عدم دفع الغرامات المتحصلة.
- رفع الإيقاف مؤقتاً عن منشآت القطاع الخاص لتصحيح النشاط.
 - إيقاف الغرامات الخاصة باستقدام العمالة.
 - احتساب توظیف المواطن السعودي في برنامج "نطاقات"
 بشكل فوري لكافة المنشآت.
- إتاحة إعارة العاملين عبر برنامج "أجير" لتيسير إجراءات العمل
 وتخفيف الأعباء المتعلقة بالقوى العاملة للقطاعات المتضررة
 ومساعدة القطاعات ذات الطلب العالى.





مبادرات تأجيل أقساط القروض وتخفيف إجراءاتها

- تأجيل الإقرار والسداد لكل من ضريبة القيمة المضافة وضريبة السلع الانتقائية والزكاة وضريبة الدخل وضريبة ·
 - الاستقطاع مع الإعفاء من الغرامات المترتبة على تأجيل الإقرار والسداد.
 - تأجيل سداد ضريبة القيمة المضافة في الجمارك للمكلفين المسجلين، وسداد الضريبة الانتقائية لهم.
- تعليق غرامات كل من التأخر في سداد الأقساط وتعديل الإقرارات على المكلفين وغرامات عدم التعاون للمكلفين
 وغرامات الفحص.

▶ تأجيل البنود التالية لمدة ثلاثة أشهر للمنشآت التجارية:

- توريد الإقرارات وسداد الضريبة الانتقائية المستحقة.
 - توريد الإقرارات وسداد ضريبة القيمة المضافة.
- توريد الإقرارات وسداد ضريبة الدخل وسداد الالتزامات المترتبة عليها.
 - تقديم الإقرارات الزكوية وسداد الالتزامات المترتبة عليها.
 - دفع بعض الرسوم المستحقة من قبل بعض الخدمات الحكومية والرسوم البلدية.
- تأجيل تحصيل الرسوم الجمركية على الواردات (يجب تقديم ضمان بنكى).

▶ تأجيل البنود التالية لمدة تسعة أشهر للمنشآت التجارية:

- أقساط القروض المستحقة لعدد من الصناديق والبنوك التنموية.
- أقساط القروض المستحقة على المنشآت وفق برنامج مبادرة استدامة الشركات.
- إيداع 30 مليار ريال لصالح جهات التمويل، مقابل تأجيل سداد التزامات مؤسسات وشركات المنشآت المتناهية
 - الصغر والصغيرة والمتوسطة لمدة ستة أشهر.

المبادرات المتعلقة بقطاع الصناعة

- إعادة هيكلة دفعات القروض وتأجيلها لكافة العملاء من المشاريع
 - الصغيرة والطبية التي تحل أقساطها خلال عام 2020م.
- النظر في تأجيل وإعادة هيكلة دفعات قروض المشاريع المتوسطة
- والكبيرة المتأثرة بالإجراءات الاحترازية، والتي تحلّ أقساطها خلال عام 2020م.

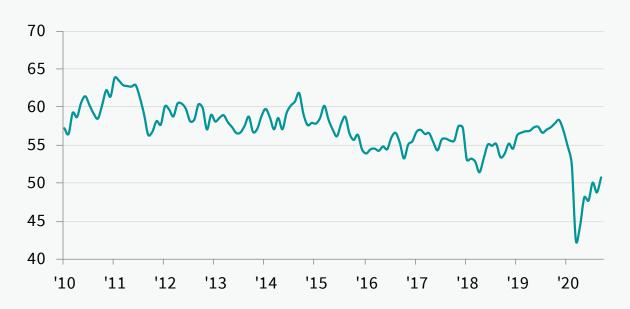


وغيرها من المبادرات الوطنية الداعمة. وقد مكّن تكاتف الجهات الحكومية ودعمها لأبناء الوطن هذه الشركات من الصمود أمام الأزمة وتجاوزها بأقل المخاطر.



▶ مؤشر مدراء المشتريات ®PMI للسعودية التابع لمجموعة PMI

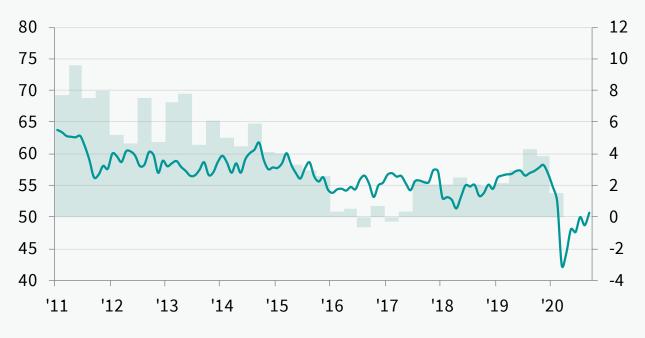




المصادر: IHS Markit.

الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي أسعار 2010 الثابتة ٪ سنة/سنة

مؤشر PMI للسعودية معدل موسميًا،>50= تحسن منذ الشهر الماضى



المصادر: GaStat ،IHS Markit





مركز التواصل والمعرفة المالية Comm. & Financial Knowledge Center

MOF Initiative مبادرة وزارة المالية